2

أمنية ميداس
ومخلوقات الصدفة المحضة

رغم أن التيجان الذَّهبية التي يعتمرها الملوك في المناسبات الرسمية قد تُثقل رؤوسهم بأوزانها، إلا أَنَّه ما من ملك اختار الزنك أَو البلاستيك بدلاً عنها. أولع الحكام على مدى القرون بدمغ صورهم على العملات الذَّهبية التي كان يجري تداولها داخل ممالكهم وخارجها. وقد بدأ هذا التوتر بين الذَّهب كوسيلة للزينة والذَّهب كنقد مع بداية التاريخ واستمر حتى وقتنا الحالي. إن التألّق الذي لا يخبو للذهب، بالإضافة إلى ندرته، يوحيان بقيمة استثنائية جعلت مساره من العجل الذَّهبي إلى التمثال المكسو بالذَّهب، إلى الجزة الذَّهبية، وصولاً إلى استخدامه كنقد، أمراً محتوماً. إن تأثير هذه العملة يسير في اتجاهين: فالقدرة الشرائية الكبيرة للذهب تزيد من التألق الذي نراه لدى النظر إلى المجوهرات الذَّهبية أَو إلى القبة المكسوة بالذَّهب على مبنى مجلس النوَّاب في إحدى الولايات.

يتحدَّث هذا الفصل عن طبيعة المال وكيف برز النقد الذَّهبي إلى الوجود. وسنرى كيف أن علاقة الذَّهب بالقوة والسحر جعلته يرتبط بالمجال

الواسع للوظائف المالية، تلك الوظائف التي تنشأ لدى ازدهار التجارة والأعمال. إن المال يخدم الثقافات ويعكس قيمها الأساسية، وقد يفسِّر ذلك على أفضل وجه قدم استعمال الذَّهب كشكل من أشكال المال. ولا شك بأن الذَّهب قد لعب أهم دور له بشكل مال ضمن تلك الثقافات التي تولي الأعمال والمبادلات اعتباراً كبيراً.

إن القيمة وحدها لا تكفي لجعل المادة جديرة بالقيام بدور المال. فهناك الكثير من المواد التي تتمتّع بالقيمة لكنَّها لا تقوم بدور المال. بل إن أكثر أشكال المال فعالية نشأت عن مواد كانت غير ذات قيمة، كالورق والصور التي تظهر على شاشة الكمبيوتر.

قامت الماشية والعبيد، قديماً في بريطانيا، بدور المال. وكان يجري تحديد قيمتها بالقانون ـ رغم أن الكنيسة، لشدة رغبتها في القضاء على العبودية، كانت ترفض قبول العبيد ككفَّارة عن الآثام[1]. وفي القرون الوسطى شاع استخدام الفلفل. وفي بعض المناطق استمر تجميع الماشية كثروة لا كمصدر للغذاء حتى وقتنا الراهن، وقد أدَّى ذلك إلى تدهور بيئي خطير في بعض أجزاء إفريقيا، حيث انخفضت أعداد الخراف والماعز بما يزيد عن 66 مليون رأس بين سنتي 1955 ـ 1976[2].

ولكن تلك المعاملات كانت حالة نادرة. أما في وقتنا الحاضر، لم يستطع أي شيء ذي فائدة أن يقوم بوظيفة المال لفترة طويلة. فمثلاً، السجائر التي كانت تقبل كعملة في ألمانيا في الأيام التي تلت الحرب العالمية الثانية، تلاشت دخاناً في نهاية الأمر. وعلى النقيض من ذلك نرى أن الذَّهب كان دائماً عديم النفع في معظم الأغراض العملية التي تستدعي استخدام معدن، لأنَّه

شديد الليونة. كما أن الذَّهب الذي لا يتوفر منه سوى 125,000 طن، يعتبر شديد الندرة بحيث لا يمكن استخدامه في الكثير من الأمور.

إلاَّ أن الذَّهب يتمتَّع بمزايا واضحة عندما يكون مالاً بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من المواد عديمة النفع التي استخدمها الناس لهذا الغرض. فعلى عكس الصَدَفة المسماة كوري، التي اعتُبرت ولعدة قرون الشكل الرئيسي للمال في بعض أجزاء من آسيا، نلاحظ أن الذَّهب متين ولا ينكسر بسهولة. فكل قطعة من الذَّهب، صغيرة كانت أم كبيرة، يمكن التعرّف عليها بسرعة وفي كل مكان على أنَّها تختزن قيمة عالية. وبالإضافة لما سبق فإن كل قطعة من الذَّهب تقدَّر قيمتها حسب وزنها ونقائها، وهي خاصيات لا تطبق بشكل ملائم على الماشية.

وإذا نظرنا من زاوية عدم النفع، فإننا نرى أن الصور التي تظهر على شاشة الكمبيوتر، والتي تختزن القدر الأعظم من المال في عالمنا المعاصر، هي أفضل شكل للنقود ـ فنحن لا نستخدمها لأي غرض آخر، ويمكن التعرّف عليها بسرعة على أنَّها مال، وهي تزن أقل من الذَّهب، بل ومن الورق، يمكن تحويلها بسهولة وتفكيكها بيسر إلى أي مقدار نختاره اعتباراً من بنس واحد وحتى تريليونات الدولارات أَو حتى أَكثر، ويمكن لها أن تدوم بقدر ما نرغب وهي تتمتَّع بنوع من السحر الذي يجبرنا على احترامها.

لكن الذَّهب يستمر كمعيار للقيمة. فمن القاعدة الذَّهبية وحتى ذهب الأولمبياد، ظل الذَّهب يوحي باحترام أَكثر مما توحي به أية مادة أخرى في التاريخ.

إلاَّ أَنَّه يجب علينا التروّي قليلاً قبل أن يملأنا الإعجاب بتطور عملتنا المعاصرة، وقبل أن نسخر من العملات المستخدمة في مجتمعات نفترض أنَّها أَكثر بدائية من مجتمعنا. لنأخذ مثلاً النظام المالي في جزيرة ياب الصغيرة في جزر كارولين، كما وصفه، وبشكل أَخَّاذ، عالم أجناس بشرية أميركي اسمه ويليام هنري فيرنيس الثالث، الذي أمضى عدة شهور في ياب سنة 1903[3].

يقول فيرنيس: «في بلد ينمو فيه الطعام والشراب والثياب الجاهزة على الأشجار حيث يمكن الحصول عليها عن طريق جمعها، يصعب تصور رجل يغرق في الديون لتأمين تكاليف معيشته». ورغم ذلك يرغب الناس بالحصول على رمز ملموس للجهد الذي بذلوه، رمز يمكن جمعه بشكل ثروة.

كانت وسيلة المبادلات، أَو بالأحرى مخزون القيمة، في جزيرة ياب في ذلك الوقت تدعى الفي fei. كان الفي يتألَّف من دواليب حجرية سميكة تتراوح أقطارها ما بين قطر صحن الفنجان وحتى قطر حجر رحى يبلغ اثني عشر قدماً. كانت الأحجار التي يصنع منها الفي تأتي من مقالع كلسية موجودة في جزيرة بابيل ثواب، إحدى جزر بيلاو الواقعة على بُعد أربعمائة ميل، وكانت قد جُلبت إلى ياب منذ وقت طويل، قطعة فقطعة، على متن زوارق خفيفة وأطواف خشبية، أحضرها بعض أهل البلاد المغامرين، وصفهم فيرنيس بقوله: «كان بإمكانهم الإقناع كأي كاتب سجل المراهنات ذلق اللسان».

كانت قطع الفي الأصغر حجماً والتي يمكن حملها والتنقل بها تقوم بدور وسيلة المبادلات كما كان يجري تداولها لدفع قيمة السمك أَو الماشية. أَمَّا القطع الأكبر من الفي فكان لها شأن آخر. كان السكان يقومون بإحداث ثقوب في مركز تلك القطع لتسهيل تحريكها من مكان لآخر، ولكن الغالبية العظمى من تلك الأحجار الضخمة كانت ثقيلة الوزن بحيث كانت تبقى دائماً في مكانها دون حراك. وفي المناسبات النادرة التي كانت تجري فيها صفقة كبيرة، كانت

العملية تتم عن طريق إقرار بسيط بتغير الملكية بينما تقبع «القطعة النقدية» في المكان الذي كانت فيه بالأصل.

كانت العائلة الأكثر ثراء ضمن تلك الجماعة تمتلك فيلاً ضخماً لا يستطيع أحد رؤيته ولم يقدّر لأحد أن يراه. فحسب رواية تلك العائلة، كان الفيل الخاص بها يرقد في البحر. فقبل عدة أجيال، وبينما كان أحد أجداد العائلة يقطر الفيل على طوف خشبي مربوط إلى قاربه، هبَّت عاصفة هوجاء. وبخلاف بطل قصة راسكين، قرَّر ذلك الرجل أن الحياة تأتي في المرتبة الأولى قبل المال، قطع الحبل الذي كان يربط الطوف وأخذ يرقب الحجر الضخم يغوص تحت الأمواج. نجا الرجل ليقص ما حدث معه وليصف للجميع الحجم الاستثنائي للحجر الذي فقده ونوعيته. لم يساور أحد الشك في صحة ما رواه الرجل. ويصف فيرنس الوضع قائلاً: «لا تزال القوَّة الشرائية لذلك الحجر سارية المفعول وكأنَّه يبدو واضحاً للعيان مستنداً إلى جدار مالكه».

ويمضي فيرنس ليخبرنا عما حدث عندما اشترت حكومة ألمانيا جزيرة ياب من إسبانيا سنة 1898 وأرادت تحويل الممرَّات الصخرية المرجانية في الجزيرة إلى طُرق تناسب وسائل النقل المعاصرة. لم يكن سكان الجزيرة راغبين في إضاعة وقتهم في عمل من هذا النوع، رغم الأوامر المتكرِّرة من الألمان بالشروع في العمل. قرَّر الألمان أخيراً فرض غرامة لا ترفع إلاَّ بعد انتهاء المهمَّة. قام المسؤول الألماني بجولة في الجزيرة، ووضع على قطع الفيل الثمينة علامة بشكل صليب أسود تثبت حق الحكومة بتلك الأحجار. واستناداً لما قاله فيرنيس: «كان ذلك بمثابة السحر فقد انكب الناس، الذين لحقت بهم الفاقة بهذا الشكل المأساوي، على العمل وقاموا بإصلاح الطُّرق... حتى أصبحت كممرّات الحدائق». بعد ذلك قامت الحكومة بإزالة العلامات، «وسرعان ما دُفعت الغرامة، واسترجع مالكو الفيل السعداء ملكية رأس مالهم

لينعموا بالثراء». لو حدث ذلك في زمن آخر ومكان آخر، لأطلقنا على تلك الأحداث المتتالية تعبير فرض الضرائب والإنفاق الحكومي.

تذكّرني هذه القصة بتجربة شخصية حدثت في بدء حياتي المهنية سنة 1940 عندما ذهبت لأعمل في دائرة الأبحاث في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك الواقع في قلب منطقة النشاط المالي للمدينة. وذات يوم دعاني رئيسي في العمل للهبوط إلى أقبية البنك الفائقة النظافة لرؤية الذَّهب المخزون فيها، كانت الأقبية على عمق خمسة طوابق تحت الأرض ـ أي أسفل الطبقة الصخرية، وذلك لثني اللصوص عن محاولة حفر أنفاق عبر الجدران الخارجية. دلفنا إلى الممر المؤدي إلى القبو عبر باب أسطواني ثقيل من الفولاذ المقاوم للصدأ والمحكم ضد تسرّب الهواء والماء، كان قفل الباب يُفتح أوتوماتيكياً في التاسعة صباحاً ويُغلق أوتوماتيكياً في الخامسة بعد الظهر. وفي الداخل، كانت هناك علبة طعام تُملأ يومياً بالشطائر الطازجة من أجل أي موظف منكود الحظ قد يُحتجز في الداخل عندما تغلق الأقفال الأوتوماتيكية آخر النهار. كان هناك ميزان للذهب، وكان حساساً بحيث أن حبة بازلاء كانت تجعله يتأرجح. فيما يتعلّق بالذَّهب حتى الغبار لا يخلو من القيمة.

كان الذَّهب موضوعاً في خُزن كبيرة، بعرض عشرة أقدام وارتفاع عشرة أقدام وعمق ثمانية عشر قدماً تقريباً. كانت الخُزن مليئة حتى السقف بأكوام عالية من كتل الذَّهب يعادل حجم الواحدة حجم ثلاثة ألواح كبيرة من الحلوى. كان وزن الكتلة ثلاثين باوناً ـ أي أربعمائة أونصة ترويسية ـ وكانت تساوي 14,000 دولار في تلك الأيام التي كان فيها سعر الذَّهب الرسمي 35 دولاراً للأونصة. وبحسب تلك الأَسعار، كانت قيمة الذَّهب المخزون هناك تعادل 2 بليون دولار، أي أن مجموع المال اللازم لشراء ما يعادل كامل إنتاج الولايات المتحدة من البضائع والخدمات خلال أربعة أيام في ذلك الوقت، كان مكدساً داخل مكان ضيق يقع على عمق خمسة طوابق تحت شوارع مدينة نيويورك التي

تضج بالحركة. كانت رؤية ما يزيد على مائة ألف سبيكة ذهبية، مكدَّسة فوق بعضها حتى السقف تتوهَّج بضوء المصابيح الكهربائية، منظراً لا يُنسى ويبعث على القشعريرة.

لم يكن ذلك الذَّهب ملكاً للولايات المتحدة الأمريكية، بل كان ملكاً لفرنسا وبريطانيا وسويسرا وعدة دول أخرى أيضاً. فمنذ مدة طويلة، اعتادت تلك الدول أن تخزن ممتلكاتها الرسمية من الذَّهب في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك بهدف الحماية ولأن ذلك كان يلائمها. كانت كل سبيكة مودعة بهذا الأسلوب موسومة بختم مالكها أَو بعلامة مشابهة للتعريف بها. كانت هذه العملية تُعرف باسم وسم الذَّهب Gold earmarking وهو تعبير قد يعود أصله إِلى طريقة تحديد ملكية الحيوانات الداجنة. كان الوسم يسمح لكل دولة بتفادي كل دواعي الحرص والكلفة اللازمة لنقل الذَّهب في البر أَو عبر البحار لدى اضطرارها لنقل الذَّهب إِلى دولة أخرى. ففي حال تحتم على بريطانيا مثلاً دفع ذهب لفرنسا، لن يتطلب الأمر أَكثر من أن يقوم الحارس في مصرف الاحتياطي الفيدرالي بإِحضار عربة صغيرة ذات عجلات إِلى خزانة بريطانيا لينقل الذَّهب عليها إِلى خزانة فرنسا، ثم يغيِّر الوسم ويدوّن التغيير في سجلات مسك الدفاتر.

هذه التحركات التي لا تتجاوز بضعة أقدام بين خزانة وأُخرى، كثيراً ما تعكس تغييراً كبيراً في الثروة بين دولة وأخرى، تغييراً ذا تشعبات كبيرة تؤثِّر على الرفاه الاقتصادي. ورغم ذلك، فإِن مواطني كل دولة من تلك الدول لم يروا مطلقاً الذَّهب الذي تملكه حكومتهم(*). وفي حال غرق الذَّهب في نهر

(*) الوضع نفسه ينطبق على الأمريكيين، فأثناء قيامي بالأبحاث اللازمة لهذا الكتاب، حاولت الحصول على إذن بزيارة احتياطي الذهب الرسمي للولايات المتحدة في فورت نوكس، كنتاكي، لكنني أعلمت بأن المنشأة هي قاعدة عسكرية لا يسمح =

هدسون واستمر مسك الدفاتر على حاله، فإن النتائج الاقتصادية والمالية في كل دولة سيكون لها ذات التأثير البعيد تماماً كما لو أن الذَّهب قد تمّ نقله من خزانة لأخرى.

إن ذلك الإجراء يشبه إلى حد كبير ما كان يحدث على جزيرة ياب، حيث كانت ملكية الموجودات الثابتة تتغيَّر، وحيث حدثت تلك الفعاليات الاقتصادية الهائجة التي نتجت عن قيام الألمان بوضع علامة الصليب الأسود على الفي. وكما سنرى لاحقاً، فإن الشبه بين ما يدعى بالاستعمالات البدائية والاستعمالات المعاصرة للمال لم يتوقف عند شواطىء ياب وأقبية الاحتياطي الفيدرالي.

كانت قطع الفي في ياب هي مخزونات الثروة. والمخزون مستقر في المكان، لكن المال يتحرَّك، ينتقل من جيب لآخر مخزون الثروة هو كتلة، والمال هو مقياس الثروة.

إن ديمومة الذَّهب وكثافته وبريقه جعلت من الطبيعي أن يتم اختياره كمخزن للثروة، وذلك قبل وقت طويل من التفكير باستخدامه كنقد. وقد كان الذَّهب قديماً، مثل أي شيء قام بدور مخزون الثروة، كان نوعاً من الولع، أو تعبيراً صارخاً عن القوَّة، أو وسيلة لإثارة حسد الأعداء أو الأشخاص الأدنى مكانة، أو أداة تملق لنيل الرضا ـ كما حدث عندما أغرقت ملكة سبأ الملك سليمان بالذَّهب.

= بدخول أي زائر إليها. تذكر وزارة الخزينة الأمريكية في تقاريرها بأننا نملك 11 بليون دولار ذهباً، ولكن إذا لم يستطع أحد الوصول إليه ورؤيته، فكيف نعرف بأنه موجود فعلاً....

أمَّا الذَّهب المتوزع بشكل نقد، فإنَّه يتحوَّل إلى شيء مختلف، فالأَشخاص الذين يسعون لإنفاق النقود أَو إقراضها، يتوجب عليهم التمتع بالهدوء وتوخي الحذر والدقة، وامتلاك رؤية استراتيجية. وقبل أن يستخدم الذَّهب كنقد، بدل استخدامه كمخزون للثروة، كان على الناس أن يكونوا منتجين بشكل يكفي لأن يكون لديهم ما يقايضون به، وكان من الضروري أن يصبح السفر أمراً عادياً، كما كان يتعين تحديد نظام مقاييس يفي بذلك الغرض.

وباختصار، فإن النقد يظهر إلى الوجود حين يمارس النَّاس الأعمال. وفي جزيرة ياب لم تكن تجري صفقات عمل كثيرة، فقد كانت الحياة الاقتصادية هناك مشاعية بسيطة لا تجارية. نحن نحتاج إلى النقود عندما نريد استئجار شخص للعمل أَو تقديم النقود لشخص آخر لقاء شيء لا نملكه. نستخدم النقود عندما نريد شيئاً، نريده اليوم لا غداً. وعندها نستدين من شخص مستعد للانتظار قليلاً قبل أن ينفق نقوده. تنتقل النقود من الشاري إلى البائع، من الدائن إلى المدين، ومن المدين إلى الدائن. ونادراً ما يبقى المال في مكانه دون أن يتحرَّك لمدة طويلة. كما أن هناك على الدوام شخصاً آخر معنياً بالأمر.

عندما كان الذَّهب لا يمثِّل سوى مخزون للثروة، لم تكن المدفوعات بين طرف وآخر كثيرة الشيوع. كانت العملية بطيئة، كما كانت مضيعة للوقت. لم تكن هناك سبيكتان أَو خاتمان من الذَّهب في العصور القديمة يتمتعان بنفس الحجم أَو النقاء، تماماً كما هو شأن الماشية وقطع الأحجار في ياب. وكانت النتيجة أن كل صفقة كانت تتضمَّن اختباراً لنقاء الذَّهب إضافة لوضعه في الميزان من أجل تحديد وزنه بدقَّة.

كانت القطع النقدية ابتكاراً فذاً تمّ التوصّل إليه لتجنّب تلك العملية المملة، أي القيام بوزن الذَّهب والتحقّق من نقائه، لكن القطع النقدية لم تظهر إلاَّ حوالى سنة 700 ق. م، أي بعد ألفي سنة أَو أَكثر من استخدام الذَّهب في التعاملات المالية. ورغم أن القطع النقدية مكَّنت الناس من تخطي عملية الوزن والانصراف مباشرة إلى العمل، إلاَّ أن تلك القطع لم تكن لتستطيع لعب ذلك الدور إذا لم تكن حقيقية ـ كان عليها أن تحمل بدقة نفس القيمة التي تمثِّلها النقوش المكتوبة عليها وذلك كي تكون صالحة لذلك الغرض.

ومنذ البداية، كان من الضروري إيجاد طريقة مقبولة لدى الجميع لقياس نقاء الذَّهب وتحديد وزنه، وذلك قبل أن يصبح بالإمكان استخدام الذَّهب كنقد. لهذا فقد أصبح للذَّهب نظامه الخاص للقياس من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة، رغم أن هناك أنواعاً معدّلة عن ذلك النظام تستخدم حالياً لقياس المعادن الثمينة الأخرى والأحجار النفيسة.

يحدَّد نقاء قطعة الذَّهب حسب عدد القراريط فيها. فمثلاً، الذَّهب من عيار 24 قيراطاً يعني ذهباً خالصاً مائة في المائة. ومن حيث الأساس، كان القيراط ـ وهي كلمة مشتقة من Keration باليونانية، وQirat بالعربية، وCarato بالإيطالية ـ مقياساً للوزن لا للنقاء، وذلك لسبب قد يبعث على الضحك. فالقيراط هو ثمر شجرة الخروب، وهو شجر من الفصيلة البقلية، وتزن البذرة الواحدة لهذه الثمرة خُمْس الغرام.

أَمَّا اليوم فقد استعيض عن القيراط بالقمحة grain كمقياس تقليدي للوزن. فحبات الشعير أَو القمح الواقعة في منتصف السنبلة تتمتع بذات الخاصيات الاستثنائية للقيراط ـ أي وزن قياسي بغض النظر عن حجم السنبلة. وتزن الأونصة الترويسية، والكلمة مشتقة من اسم المدينة الفرنسية Troy حيث استخدم ذلك المقياس للمرة الأولى، تزن 480 قمحة، واثنتا عشرة أونصة ترويسية تساوي باوناً واحداً، وهو يعادل باوند أفوار دوبوا

avoirdupois واحد الذي يساوي بدوره ست عشرة أونصة. وهكذا نرى أن الأونصات الترويسية أثقل من الأونصات التي نستخدمها في العادة. والعُرف المتبع حالياً هو التعبير عن وزن الذَّهب بالقمحات، والتعبير عن سعره بالأونصات الترويسية.

بدأ المصريون بطرح سبائك الذَّهب كنقد اعتباراً من سنة 4000 ق. م، حيث كان اسم الفرعون مينا يُدمغ على كل سبيكة، وحتى أنَّهم وضعوا نسبة محدّدة بين الذَّهب والفضة. وخلال معظم مراحل التاريخ، كانت قيمة الفضة تُقدَّر بما لا يزيد عن 5 ـ 8 بالمائة من قيمة الذَّهب ـ بنسب تتراوح ما بين 12 ـ 20 جزءاً من الفضة مقابل جزء واحد من الذَّهب ـ ولكن المصريين كانوا يضعون الفضة بنسبة تعادل عشرة بالمائة من الذَّهب بالنظر إِلى أنَّهم كانوا يفتقرون إِلى مخزون محلي من الفضة[4]. وقد يعود السبب إِلى أن الحسابات الرياضية كانت أسهل حسب تلك النسبة، لكننا لا نملك أي دليل على ذلك. وعلى أية حال، كانت تلك الخطوة بداية تعايش معقد وشائن وعنيف في بعض الأحيان، بين الذَّهب والفضة في أسواق النقد، وهي معركة كانت تلقي بظلالها على معظم مراحل تاريخ الذَّهب كنقد.

إِن تلك العملية المربكة أَي وزن الذَّهب والتحقق من نقائه لدى كل صفقة تبدو أَكثر إِزعاجاً مما كانت عليه في الواقع. فقد كانت تلك الحضارات القديمة تشبه جزيرة ياب أَكثر مما تشبه مجتمعاً صناعياً كمجتمعنا الحالي. فعندما تكون معظم الممتلكات عائدة للملك، وعندما تكون الفعالية الاقتصادية زراعية بشكل رئيسي، وعندما يكون الانتقال من مكان لآخر صعباً بحيث تعيش معظم المجتمعات في حالة من الاكتفاء الذاتي، تكون الصفقات التجارية الواسعة النطاق إِما نادرة أَو ذات أَهميَّة لا تُذكر.

ولدى تزايد الحاجة للنقود، ظهرت بسرعة فكرة استحداث ابتكار لجعل

النقود تؤدي وظيفتها بشكل أكثر كفاءة وسهولة. كان الآشوريون والبابليون أكثر نشاطاً في مجال التجارة من المصريين، ومن ثم قاموا بتطوير سبائك ذهبية أكثر دقة وانتظاماً. وكانوا يدمغون السبائك الثقيلة، التي يقرب وزنها من ثلاثين بوندا بنقوش تمثّل أسوداً، أمّا السبائك الأصغر التي تزن نصف ذلك الوزن، فكانوا يدمغونها بنقوش تمثّل البط. كانت نقوش الأسود والبط تساعد في الدلالة على القيمة، ولكن النّاس ظلّوا، وحتى سنة 600 ق. م تقريباً، يرغبون في وزن كل قطعة ذهب بدل قبول القيمة الإسمية لتلك النقوش. كما قامت شعوب ما بين النهرين بتجزئة نقدها الذهبي إلى فئات أصغر كانت تُعرف بالتالنت والمينا والشيكل، وسرعان ما أصبحت القطع من هذه الفئات شائعة في آسيا الصغرى والمدن والمستوطنات اليونانية المنتشرة في حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد استمر بقاء الشيكل حتى اليوم في إسرائيل.

ولا شك بأن القيام بوزن المعادن الثمينة لدى كل صفقة، كان عملية مزعجة لكل الأطراف المعنية، ولكن تلك الترتيبات القديمة كانت تتمتّع بميزة كبيرة تلاشت بمجرد ظهور النقد. فعندما كانت النقود عبارة عن قطع معدنية مختلف الأوزان، لم تكن لها جنسية محددة، فحتى السبائك المصرية جرى تداولها على أساس وزنها، لا لأنها كانت تحمل اسم ملك فرعوني. في الإصحاح الثامن والثلاثين من سفر التكوين نقرأ بأن إخوة يوسف باعوه إلى غرباء من بلاد أخرى بمبلغ ثلاثين شيكلاً من الفضة، دون أية تساؤلات بشأن معدلات صرف الفضة أو قبولها في بلاد غريبة. وهكذا نرى أنّه في الوقت الذي كان فيه أجدادنا القدماء يسيرون شؤونهم بواسطة شكل واحد من النقد كان يقبل آنذاك في كل مكان، يحلم الخبراء المعاصرون ـ بعد أن ذاقوا طعم الخطيئة

الأولى للنقد الوطني ـ بعملة تسمو فوق الانتماء الوطني دون أن تكون لديهم أدنى فكرة عن كيفية تحقيق ذلك(*).

لقد تطور توالي الأحداث المملّة، التي نقلتنا من سبائك الذَّهب البدائية وحتى النظام النقدي المتكامل، من سلسلة من الأحداث الرومانسية المثيرة التي وقعت في الجزء الشرقي من آسيا الصغرى، أي تركيا اليوم. وتبدأ هذه القصة، وهي عبارة عن أسطورة في بعض أجزائها، في فريجيا Phrygia، وهي مملكة حملت عاصمتها الاسم نفسه وتقع على حافة جرف جبلي صغير يدعى باكتولوس. كان أول ملك لفريجيا، حوالى سنة 750 ق. م هو غورديوس، وكان رجلاً فقيراً لا يملك سوى ثورين. خلف غورديوس على العرش ابنه ميداس، بادئاً بذلك تقليداً غريباً في سلالة ملوك فريجيا الذين كانوا يسمون أنفسهم غورديوس وميداس على التوالي.

كان الملك ميداس الأول رجلاً فقيراً كأبيه، ولكن القصَّة تخبرنا بأنَّه كان رجلاً طيباً يحب إكرام المحيطين به رغم فقره. وقد تبين ذات مرة أن أحد الغرباء الذين استضافهم ميداس في منزله هو الأب الروحي لباخوس. تأثّر باخوس بحسن وفادة ميداس لوالده الروحي بحيث إنَّه أبدى استعداده لتحقيق أية رغبة يختارها الملك.

كان ذلك العرض المغري هو ما أوقع ميداس في المتاعب. إن أمنية ميداس في أن يتحوّل كل ما يلمسه إلى ذهب، تعطى عادة كمثال يوضح العواقب الوخيمة المترتبة على الإفراط في الجشع. فكما يقول المثل السائر: المال ليس كل شيء. ولكن علينا التروي قليلاً هنا قبل المضي بالافتراض أن المال كان هوساً لدى ميداس الذي ورث عن والده غورديوس ثورين لا أكثر،

(*) أدين بهذه الفكرة لمخطوط طريف ومليء بالأفكار، لم يجر طبعه، بقلم أندرو ميدوز، القيّم على قطع النقد اليونانية في المتحف البريطاني.

إذاً لا بد وأنّه كان رجلاً فقيراً، وخاصة بالنسبة لملك. وحيث إنَّه كان رجلاً طيباً فلماذا نفترض هنا أنَّه كان جشعاً؟ . . . إذ أن أمنيته قد تعكس رغبة ملحّة للتخلّص بسرعة من وضع الفقر الكئيب، أي اختياراً اتخذ دونما إدراك للعواقب.

لم يطل الأمر بميداس قبل أن يكتشف الخطأ الذي اقترفه. فعندما انقلب الطعام إلى ذهب وهو يهم بالأكل، ولدى تحوّل ابنته المحبوبة إلى تمثال ذهبي عندما عانقها، توسّل إلى باخوس أن يبطل مفعول الأمنية اللعينة. ولا شك بأن باخوس كان لا يزال يكن الاحترام لميداس، حيث استجاب فوراً بأن نصحه بالاستحمام في نهر باكتولوس. وتمضي الأسطورة لتقول بأن ميداس حوّل بذلك لمسته الذهبية إلى نهر باكتولوس، مما يفسِّر كيف أصبح ذلك النهر مصدراً غنياً للذهب بالنسبة للفريجيين وجيرانهم الليديين. وهكذا حصل ميداس في النهاية على الأفضل في كلا العَالميْن الممكنين ـ فالذهب في نهر باكتولوس جعل منه رجلاً غنياً، لكنه أصبح قادراً من جديد على أن يأكل ويلمس من يحبهم دون أن يحوّل كل شيء وكل إنسان إلى ذهب خالص. إن الموقع الحقيقي لنهر باكتولوس غير معروف حالياً، لكن علماء الجغرافيا يعتقدون بأنَّه كان جدولاً يحمل الذَّهب مع الطمي من منحدرات جبل تمولوس في الأناضول.

وعندما احتل الرومان المنطقة، أي بعد خمسمائة سنة تقريباً، كان الجبل قد تآكل بفعل المياه المتدفقة، ولم يعد يعطي أي ذهب.

لم ينعم ميداس بالسعادة بقية حياته. فقد غزا السيميريون فريجيا، وهم قبيلة بدوية قوية جاءت من جنوب روسيا، وأطاحوا بميداس الذي انتحر بتناول السم هرباً من الجموع الهمجية التي كانت تطرق أبوابه. ولم تغب ذكرى ميداس، فقد بقيت عربته مقيدة إلى عمود بواسطة عقدة صعبة الحل في معبد غورديوم الرئيسي لمدة ثلاثمائة سنة. وقد تنبأ أحد العرافين بأن من يستطيع حل تلك العقدة سيصبح ملك آسيا، ولم تكن تلك العقدة سوى عقدة غوردون التي

قطعها الإسكندر المقدوني الشاب بسيفه سنة 334 ق. م وهو في طريقة لفتح البلاد الواقعة ما بين مصر والهند[5].

إن القسم الأعظم من المعلومات التاريخية الموثوقة المتعلقة بهذه المنطقة من آسيا الصغرى، وذلك مقارنة مع مزيج الحقائق والخرافات، وصلنا عن طريق هيرودوتس، وهو مؤرِّخ إغريقي عاش قبل خمسمائة سنة تقريباً من مولد المسيح. وقد حوى كتاب هيرودوتس «التاريخ» أول سرد نثري مطوّل في الحضارة الغربية، ووضع قانوناً صارماً اتبعه المؤرخون الذين جاؤوا من بعده. ومن خلال تلك الروايات، يبدو هيرودوتس على الدوام إنساناً دقيق الملاحظة، حكيماً يثير المتعة في النفس، شديد الاهتمام بالإشاعات ونقاط الضعف المميزة للشخصيات التي اختار أن يؤرخ لها.

يبدأ تاريخ هيرودوتس قبل حوالى سبعمائة سنة من ميلاد المسيح في ليديا، وهي منطقة شمال غرب فريجيا، كانت تمتد على القسم الأعظم من وسط آسيا الصغرى اعتباراً من بحر إيجة وصولاً إلى مئتي ميل تقريباً نحو الداخل[6]. كانت العاصمة ساردیس تتربع ولحسن الحظ فوق مخزون كبير من الذَّهب المشوب بالطمي، وقد حُمل معظمه مع الجداول المتدفقة من الجبال لتصب في نهر باكتولوس ـ ويُفترض أن يعود الفضل هنا لميداس. كانت ليديا تقوم أيضاً باستخراج معدن يدعى الكتروم، ويسمى غالباً «بالذَّهب الأبيض»؛ ثلثاه من الذَّهب وثلثه من الفضة. والكلمة مشتقة من كلمة اليونانية elector التي تعني «ذا البريق» (الشمس في اليونانية تدعى Helio، كما في heliotrop) وهي الجذر الذي نشتق منه كلمة electric [كهربائي] المعاصرة. ونظراً لضخامة الثروة التي كان ينعم بها الليديون، فقد كانوا كثيراً ما ينغمسون في طقوس ماجنة

راقصة على شرف الملكة سيبيل، وهي ملكة الجبال وراعية الخامات النفيسة والمعادن[7].

واستناداً إلى أقوال هيرودوتس، فإن ملوك ليديا كانوا يرجعون بسلسلة نسبهم إلى هرقل، وقد تواصل حكمهم اثنا عشر جيلاً، أو 550 عاماً، كان ملكهم في ذلك الوقت يدعى غاندولز وكان مولعاً بزوجته الجميلة إضافة إلى ميله للتباهي. وفي أحد الأيام اختبأ مع حارسه غايجز وذلك ليتمكّن هذا الأخير من مراقبة السيدة وهي تخلع ملابسها ليظهر جسمها البديع. ودون أن يدري الرجلان، لاحظت الملكة ما حدث. وفي اليوم التالي، استدعت غايجز وأخبرته بأن أحد الشخصين يجب أن يموت، إما الشخص الذي خطط لهذا الانتهاك للخصوصية أو الشخص الذي شاهدها عارية بشكل غير شرعي. وتركت لغايجز أن يختار بين أن يسبغ الشرعية على ما حدث بأن يقتل ملكه ثم يتزوجها ويسيّر شؤون المملكة، أو أن تقتله هي على الفور. وقد كان خياراً من النوع الذي يوصف حالياً بأنّه لا يحتاج إلى ذكاء[8]. وهكذا بدأت سلالة حاكمة جديدة ذات اسم يصعب نطقه بسهولة وهو ميرمناداي.

ورغم أن الليديين شعروا بالغضب الشديد لمصرع ملكهم، إلاّ أن غايجز أقنعهم بالانتظار حتى يسمعوا قول عرافة دلفي بهذا الشأن. جاء قرار العرافة لصالح غايجز، وقد لا يكون الأمر محض صدفة نظراً للهدايا الذهبية والفضية التي أغدقها عليها بسخاء فيما بعد، وتضمنت ستة أوعية من الذّهب زنتها حوالى 1800 باونداً (ما يزيد على ستة ملايين دولار بالأسعار الحالية). ورغم ذلك فقد تنبأت العرافة بأن سلالة غايجز ستنتهي في الجيل الخامس، عندما يثأر أحفاد غراندولز أخيراً من سلالة ميرمناداي. ولم يلق غايجز والليديين بالاً ـ في ذلك الحين ـ إلى النبوءة.

حكم أول ثلاثة ملوك تحدروا من غايجز ـ وهم أراديس وساديياتس

وألياتس ـ ما مجموعه 118 سنةً، انفرد الياتس وحده بسبع وخمسين عاماً منها(*). وقد قضى معظم هؤلاء الملوك وقتهم في شن الحروب على جيرانهم في الجنوب والغرب سعياً وراء بسط نفوذهم على كامل آسيا الوسطى الغربية وصولاً إلى بحر إيجة، رغم أن أرديس (660 ـ 637 ق. م)، شأنه شأن ميداس، كان منهمكاً على الدوام بصد الغزاة السيميريين. وبخلاف معظم بناة الإمبراطوريات عبر التاريخ، كان الميرمناداي يحجمون في أغلب الحالات عن تخريب بيوت ومعابد الشعوب التي يهزمونها، كما كانت هذه الشعوب تتمتع بحكم ذاتي يدين بالولاء للميرمناداي. كان الملوك الليديون لا يريدون سوى إتاوات مالية ومؤن مضمونة من الغذاء والمواد الأخرى، فقد كانوا يعتقدون أن وضعهم ضمن إمبراطورية مسالمة هو أفضل منه بين شعوب تتوق للانتقام منهم.

وفي سنة 568 ق. م، اعتلى كرويسوس، ابن الياتس، العرش، وهو الحفيد الثالث لغايجز، وكان في الخامسة والثلاثين من العمر[9]. كان كرويسوس هذا رجلاً يتمنى معظم الناس أن يكونوا بمثل ثرائه، وهذا أمر لا بأس فيه، لكنه كان أيضاً يمثل الجيل الخامس من سلالة ميرمناداي، وهذا فأل سيء. وبغض النظر عن الكلام الذي يحتمل أكثر من تأويل والذي درجت عرافة دلفي على قوله في العادة، فقد ثبتت صحة توقع العرافة لغايجز بأن الجيل الخامس سيكون هو الجيل الأخير. ورغم ذلك فقد أكمل كرويسوس خلال فترة حكمه معظم الفتوحات التي كان أسلافه قد بدؤوها. ونجح في احتلال غرب تركيا بأكمله، بما في ذلك فريجيا، بل وعقد تحالفاً مع أهل إسبارطة في شبه جزيرة بيليبونسوس[10].

(*) للحصول على وصف أخاذ للهضاب الضخمة التي كانت مدفناً لألياتس، ويمكن أن تكون لغايجز أيضاً، انظر تاسيل Tassel، 1998.

ويذكر هيرودوتس بعض القصص المسلية حول كرويسوس. والقصة التي توضح الوضع أكثر من غيرها تتحدَّث عن زيارة قام بها صولون، وكان قد انتهى من كتابة مجموعة من القوانين لأهالي أثينا الذين وعدوه باحترامها لمدة عشر سنين. رحل صولون ليقضي هذه السنوات العشر متجولاً للسياحة في البلاد. وعندما وصل إلى ساردِيس، كان كرويسوس يتحرَّق شوقاً ليريه خزينته بما تحويه من ثروة ذهبية. وبعد أن أراه إيَّاها استدار إليه وسأله إن كان حتى تلك اللحظة قد رأى شخصاً خلال أسفاره البعيدة يمكن أن يعتبره «أوفر الناس حظاً». ذكر صولون بطلاً عظيماً من أبطال الحروب في أثينا واثنين من الرياضيين الحائزين على جوائز كثيرة. فقال كرويسوس مصعوقاً: «بالنسبة لك إذاً لا يعني الرخاء الذي نعيش فيه شيئاً، حتى إنك لا تضعنا على قدم المساواة مع مواطنين عاديين».

رد صولون بالإيجاب، ثم قال: «عندما تسألني عن شؤون البشر فإنك إنما تسأل شخصاً يدرك مدى غيرة الملك واستعداده لاستثارة الغضب. . . . يا عزيزي كرويسوس، إن البشر هم مخلوقات الصدفة المحضة». واعترف صولون أنَّه بإمكان الرجال الأثرياء إشباع رغباتهم وبأن لديهم من الموارد ما يستطيعون تحمل المحن به، لكنه أشار إلى أن الرجل المحظوظ لا يضطر للتفكير بالمحن: «فهو لا يعاني من أي أذى جسدي، وهو لا يمرض. . . . وله أبناء طيبون، وهو بالإضافة إلى ذلك يتمتع بوسامة الشكل»[11].

يخبرنا هيرودوتس أن الليديين «كانوا أول شعب ممن نعرف قام بسك النقد واستخدام القطع الذَّهبية والفضية، كما كانوا أول من عمل بتجارة التجزئة»[12]. وقد كان هناك سوق في ساردِيس يضم مجموعة من الحوانيت الصغيرة التي تعرض بضائع متنوعة من اللحوم والحبوب إلى المجوهرات

والآلات الموسيقيَّة. وكان هيرودوتس يستخدم تعبير Kapeloi، ومعناه حرفياً «التاجر» أو «البائع» ويعني في اللغة العامية اليونانية «الرجل ذو القبعة الكبيرة»، وفي اللغة المعاصرة يمكن أن يُفهم بمعنى «البائع المتجول»(*). كان الليديون لا يدّخرون وسعاً في تحويل كل ما يمكنهم تحويله إلى سلعة رائجة بحيث أنَّهم، كما يقول هيرودوتس: «كانوا يتبعون نفس عادات الإغريق، عدا الإتجار بأجساد الفتيات الصغيرات»[13]. وعندما أخذت النساء بجمع القطع النقدية، صار بإمكانهن ادخار المبالغ اللازمة للدوطات مما وفر لهن حرية، لم تكن معروفة قبلاً، في اختيار الأزواج.

لم تكن التجديدات التي أدخلها الليديون على تطور المال والتجارة مجرد مصادفة. فبالإضافة للموقع الذي كانت تشغله ساردِيس، عاصمة الليديين، على ضفتي نهر باكتولوس، الذي كان ينساب حاملاً الذَّهب المترسب مع الطمي، كانت المدينة تتربع على الطريق العام الكبير الممتد من الشرق إلى الغرب واصلاً بحر إيجة بنهر الفرات والأراضي الآسيوية التي تليه، أي مسافة تبلغ تقريباً ألفاً وسبعمائة ميل[14]. كان من الطبيعي أن تتطور التجارة والنشاط التجاري وكانت النتيجة أن برزت الحاجة إلى أوزان ومقاييس، والأهم من ذلك كله، الحاجة إلى وجود شكل ملائم من المال لتسيير الأعمال. وقد أدَّى المال بدوره إلى بروز الحاجة لوجود الصائغين والصرَّافين، ثم إلى المصرفيين في نهاية الأمر. تطورت ساردِيس لتصبح مركزاً حضرياً رئيسياً يقطنه عدد كبير من العائلات الثرية التي كانت تتمتّع بأعلى درجات الرفاه.

وأحد الابتكارات العبقرية لليديين كان استعمال الحجر الأسود الذي كان متوفراً في بلادهم، وهو شبيه بحجر اليشب، وذلك لاختبار نقاء الكتل الذَّهبية

(*) هل يمكن اعتبار ذلك معادلاً لوصف نابوليون المفعم بالإزدراء للإنكليز بأنهم أُمَّة من أصحاب الحوانيت؟.

التي كانوا يتلقونها كمدفوعات في الصفقات التجارية. وقد أصبح هذا الحجر يُعرف باسم مِحَكّ الذَّهب، لأن الصائغين كانوا يحكّون به المصنوعات الذَّهبية ومن ثم يقارنون الخدش بمجموعة تتألَّف من 24 إبرة تضم نسباً مختلفة من الذَّهب والفضة، ومن الذَّهب والنحاس ومن المعادن الثلاثة. كانت الإبرة الرابعة والعشرون مصنوعة من الذَّهب الخالص، تماماً كما يعتبر الأربع والعشرين قيراطاً مقياس الذَّهب الخالص(*). وقد أدَّى ذلك إلى تطور نظام ناجح للنقد، لكننا لا نستطيع أن نقدِّر تماماً إنجاز الليديين، وإنجاز كرويسوس على وجه الخصوص، ما لم نعد في الزَّمن قليلاً إلى الوراء حوالى 150 سنةً.

في بداية القرن السابع ق. م كانت النقود الليدية تتألف من كتل بشكل حبة الفاصولياء، تدعى دامبس dumps وكانت ثقيلة لا يمكن تداولها بسهولة كما أنَّها لم تكن منتظمة من حيث الحجم أو الوزن ولا تحمل ختماً يبين قيمتها(15).

وقد قام غايجز أول من حكم عائلة الميرمناداي، بإصلاح ثوري في ليديا عندما حظر الإصدارات الخاصة للنقد المعدني (وكان يُصنع بشكل رئيسي من الإلكتروم) وأسَّس احتكار الدولة لإصدار الدامبس. وقد استمر احتكار الدولة رسمياً إصدار النقد عبر التاريخ. فنقرأ مثلاً، في الفقرة الأولى، المقطع الثامن من دستور الولايات المتحدة: «للكونغرس الحق بسك قطع النقد، وتنظيم قيمته وقيمة النقد الأجنبي». وقد سيطرت مفاهيم التحكم بإصدار النقود ـ لاحظ إشارة الولايات المتحدة إلى قطع النقد ـ ما دامت قطعاً نقدية صلبة، لكن أهميَّة تلك المفاهيم بدأت بالتناقص شيئاً فشيئاً مع دخول العصر الحديث(16). فقد أدَّى تطور وسائط ائتمان قابلة للتداول في أواخر العصور الوسطى وزيادة

(*) بعد قرن من الزمان، علق فيلسوف إغريقي يدعى شيلون قائلاً «يختبرالذهب بالمِحَك ويُختبر الرجال بالذهب». (كريمر، 1944 ص 178).

استخدام التزامات البنوك التجارية كنقد ـ أي ما يعادل الحساب الجاري في العصر الحديث ـ أدَّى إلى تجاوز احتكار الدولة إصدار النقد وتناقص أهميَّة الذَّهب كوسيلة للدفع في الصفقات اليومية. وتغير الدور المُسنَد إلى الذَّهب تدريجياً ليتحوَّل إلى ما يشبه وسيلة لضبط النظام المالي وإلى دعم يقصد منه إرساء حدود حول إصدار كل أنواع النقد.

عندما اعتلى أرديس غايجز العرش سنة 660 ق. م، كان هو أيضاً مهتماً بإيجاد نظام مالي أكثر كفاءة. فقد بدأ بدمغ كتل الإلكتروم بعلامات تضمن وزنها وقيمتها، وكانت هناك كتل مختلفة للشعوب المختلفة: فقد كان لليديا مجموعة خاصة بها، وللمدن البابلية إلى الشرق مجموعة مختلفة، ولمدن الساحل الأيوني إلى الغرب مجموعة أخرى[17]. ومع مرور الوقت، أصبحت الدامبس أكثر انتظاماً في حجمها، ومرَّت خمسون سنةً تقريباً قبل أن تصبح الكتل والدامبس قطعاً نقدية يمكن تمييزها: مستديرة ومنتظمة وذات دمغة واضحة. ونقش على كل منها رأس أسد ـ وهو شعار السلالة التي بدأها غايجز. وانتشر هذا الابتكار بسرعة باتجاه الغرب إلى اليونان، وسرعان ما أصبح النقد هناك جزءاً لا يتجزأ من نظام تجارة أخذت تتطور بسرعة حول حوض البحر الأبيض المتوسط. وإذا كان الليديون هم أول من ابتكر قطع النقد واستعملها، فقد كان الإغريق هم أول من جعل من سك النقد شكلاً من أشكال الفن، وفيما يتعلَّق بالإغريق، كان الجمال هدفاً يسعون إليه لدى تصميم النقود مثلما كان هدفاً في كل شيء آخر يضفون عليه لمستهم السِّحريَّة.

قد لا تعدو هذه القصة أن تكون سرداً تقريبياً لما جرى فعلاً، لأنَّه ما من حدث في ذلك الزمن البعيد يمكن له أن يكون بمنأى عن الجدل. فهناك بعض الخبراء المعاصرين ممن يعتقدون أن سك النقد بشكل متطور كان قد بدأ في

ليديا قبل سنة 700 ق. م، وقد يكون قبل خمسين سنةً من ذلك التاريخ، رغم أن هيرودوتس قد حدَّد سنة 687 ق. م كتاريخ تقريبي في تقديره، ولكن في سنة 1950، كانت مجموعة من علماء الآثار تعمل في مدينة أفسوس الأيونية الكبيرة، عندما عثرت على مجموعة من قطع النقد الليدية مدفونة تحت أنقاض معبد أرتميس، الذي كان قد بُني سنة 600 ق. م. وقد كشف العلماء عن أكثر من ثلاثة آلاف قطعة تضمَّنت كتلاً دون أختام وأخرى مختومة، ومجموعة من القطع النقدية ضُرب عليها رأس الأسد، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة أخرى من المجوهرات والتماثيل الصغيرة المصنوعة من الذَّهب والفضة. وقد ثبت بعد الفحص الدقيق أن أول قطع نقدية حقيقية تعود لسنة 635 ق. م، الأمر الذي يؤكد بدوره أن هيرودوتس كان مصيباً منذ البداية، ولم يكن من الواجب التشكيك بأقواله[18]. وهذا التاريخ يُرجع، بشكل تقريبي، بدء سك النقد إلى نهاية فترة حكم آرديس، ابن غايجز، أو إلى بداية فترة حكم ابنه، سادياتس.

أمَّا كرويسوس فقد أوصل الأمور إلى ذروتها. ومع أننا سنرى لاحقاً أنَّه شكَّل كارثة كمخطِّط عسكري، وبالتالي حقَّق نبوءة العرافة بشأن الحاكم الخامس من أسرة ميرمناداي، إلاَّ أنَّه كان رائداً مجدداً في قضايا المال وفي تقييمه للقوة الاقتصادية والعسكرية الكامنتين في المعادن النفيسة. فهو لم يكن يهزل مع صولون: كان على قناعة من أنَّه لا يمكن فصل المال عن السعادة.

كان والد كرويسوس أول شخص في تلك الأسرة يصدر قطعاً نقدية ذهبية، تطورت فيما بعد لتصبح مصدراً مربحاً في مجال الصادرات في ليديا، كما كانت تستخدم للدفع لقاء الكثير من الواردات، وهكذا استفاد مستوى الحياة العادي في ليديا من المزايا المترتبة على الاتجار بشيء لا نفع منه لقاء شيء مفيد. وبما أن كرويسوس أدرك قيمة قطع النقد الذَّهبية تلك في رخاء البلاد، فقد سحب من التداول جميع القطع النقدية المصنوعة من الإلكتروم وصهرها، ثم سك قطعاً نقدية حسب الأسلوب الجديد الذي يعتمد الذَّهب والفضة

الخالصين. وفي سنة 1964 استطاع علماء الآثار العثور على الأواني المقاومة للنار التي كان رجال كرويسوس يقومون فيها بتنقية الذَّهب من الشوائب وفصل الفضة عن الإلكتروم عن طريق تحمية المعادن بمزيج من الرصاص والملح ـ وهي طريقة لم تكتشف في الحفريات في أي مكان[19].

كان الختم على أحد وجهي قطع النقد التي أصدرها كرويسوس يمثِّل المنظر الأمامي لأسد وثور، كناية عن سلطة مدينة ساردِيس. أَمَّا الوجه الآخر فكان يحمل ثقوباً أَو أجزاء غائرة بشكل مربع أَو مستطيل لإظهار قيمة القطعة ـ وهي إشارة خاصة بتنقية العملات، تشير إلى أن القطع قد تم «دمغها». والأمر الأهم هو في كون كرويسوس قد جعل فئات قطعه النقدية وأوزانها تنطبق قدر الإمكان على أوزان القطع القديمة وفئاتها. كانت الفئة الرئيسية المعروفة من قِبل الجميع في تلك المنطقة من العالم، تدعى الدينار المديني stater، وقد قسمت إلى فئات أصغر بقيمة الثلث والسدس والجزء من الاثني عشر. وقد جرى سك القطع بعناية فائقة وذلك للحفاظ على انتظام حجمها ووزنها[20]. وكانت النتيجة هي تقبُّل تلك القطع النقدية فوراً في جميع أرجاء المملكة. كما أدَّى تقسيم الدينار إلى أجزاء بقيمة 1/ 12 إلى ظهور الأونصة الترويسية المؤلّفة من 24 قيراطاً من الذَّهب الخالص، وعاد هذا التقسيم إلى الظهور مجدداً في الشلن الإنكليزي الذي كان يتألَّف من اثني عشر بنساً، وذلك حتى تمّ التحوّل إلى النظام العشري في وقت ليس بالبعيد نسبياً.

وخلال تنفيذ كرويسوس لعملية إصلاحاته، بدأ نظاماً جديداً وهو القطع النقدية المؤلّفة من معدنين، وقد ظلّ هذا النظام سارياً في معظم العملات خلال معظم مراحل التاريخ اللاحق. كانت القطع الفضية ضرورية لتقوم بدور الفئات الصغيرة التي لا تستدعي استخدام الذَّهب الذي استُخدم معظمه لتمويل التجارة الخارجية. وكما كان شأن المصريين، قام كرويسوس بتحديد نسبة الذَّهب إلى الفضة على أساس 10 : 1 لأنها كانت نسبة ملائمة، رغم عدم إصداره أمراً قانونياً

بهذا الشأن[21]. كان لهذا النظام المعتمد على معدنين جوانبه المفيدة، ولكن، وكما رأينا، فإن الأنظمة المالية التي تعتمد على معدنين نادراً ما تكون ثابتة، لأن تغير الكميات المتوفرة من المعدنين بمرور الزمن، كان يؤدي إلى تقلّب معدلات قيمهما النسبية.

وبالرغم من كل ما سبق، كان كرويسوس لدى انتهائه من إجراء إصلاحه، قد أرسى دعائم أول عملة إمبراطورية في تاريخ العالم. فقد تم قبول ـ بل وطلبُ ـ قطعه النقدية البديعة الذَّهبية منها والفضية، بسرعة فائقة في جميع أنحاء آسيا الصغرى، كما كان يجري تداولها في اليونان على الساحل الغربي من بحر إيجة. وقد لعبت هذه النقود التي شاع تداولها في كل مكان، دوراً هاماً وحاسماً في رفع معدل الرخاء والتطور الاقتصادي في كامل المنطقة: فقد شجعت الحركة التجارية سواء في داخل الإمبراطورية الليدية أم مع الشعوب القاطنة في الشرق والغرب والجنوب، مما أدَّى بدوره إلى تشجيع الانتقال الحر للشعوب والأفكار[22]. ويمكن مقارنة إنجاز كرويسوس بعملية وضع عملة اليورو في أوروبا الغربية في عصرنا الحالي. وفي حال نجاح هذه الخطوة الثورية بخلق عملة موحدة لمجتمعات كانت لها دوماً عملاتها الخاصة، يكون اليورو قد أنجز ما حقَّقه كرويسوس تماماً: زيادة حركة التجارة داخل أوروبا ومع بقية أنحاء العالم مع إمكانية تحرّك أكبر لدى الشعوب ومعدل متين للنمو الاقتصادي.

عندما حانت نهاية كرويسوس، كان قد أتى بابتكار عظيم بقيت أصداؤه تتردّد عبر التاريخ حتى وقتنا الحاضر. ولم يكن ذلك مجرد وضع شكل معقول وشامل للنقد كان مقبولاً في كل مكان، رغم أن ذلك كان أمراً بالغ الأَهميَّة بحد ذاته. لقد كان هناك الكثير من المواد الأخرى التي كان باستطاعته استخدامها كقاعدة لنظامه المالي ـ كالنحاس أَو الأصداف أَو حبات الخرز مثلاً. لكن التركيز على الذَّهب والفضة جعل من هذين المعدنين المعيار الأساسي للثروة

والمال. وبمرور الوقت ثبت أن تلك الخاصية كانت تتمتَّع بقدر أكبر من الاحترام الذي كان ينظر به إِلى الذَّهب والفضة بوصفهما مواد للعبادة الدينية أَو أشياء جمالية.

بعد مرور خمس عشرة سنةً على حكم كرويسوس، بدأ يشعر بالقلق إِزاء تنامي قوة الفرس الذين كان ملكهم قورش قد توجه بقواته إِلى الأجزاء الشرقية من آسيا الصغرى على طول شواطىء البحر الأسود. وقد وعى كرويسوس تماماً الآمال التي كانت تراود قورش في اكتساب قوة اقتصادية كبيرة ومناطق لها قيمتها وذلك عن طريق إِخضاع الليديين.

قرَّر كرويسوس أن يبادر بالهجوم لشل قوة الفرس قبل أن تتحوَّل إِلى قوة لا تقهر. وفي مثل هذه الظروف، فإِن معظم القادة عبر التاريخ كانوا يجلسون مع ضباطهم الكبار ومستشاريهم للقيام بوضع استراتيجية في مواجهة العدو القادم. أَمَّا كرويسوس، فلم يفعل ذلك. ورغم عقلانيته وعبقريته فيما يتعلَّق بالمال والذَّهب، إِلاَّ أَنَّه لدى وضع تلك الاستراتيجية العسكرية، لجأ إِلى استشارة العرافين ـ فقد بعث بعدَّة رسل إِلى عرافة دلفي، وإِلى عرافين إِغريق آخرين، وحتى إِنَّه بعث رسولاً إِلى عرّاف في ليبيا. وكان أسلوبه في اختبار دقة تنبؤات العرافين أن طلب من رسله أن يعدوا مائة يوم بعد انطلاقة رحلتهم، ثم يزوروا العراف ويسألوه عما كان يفعله كرويسوس في ذلك اليوم. واختار هو أن يفعل شيئاً كان واثقاً من أنَّه لن يخطر ببال أحد. فقد قطّع لحم سلحفاة ولحم حمل وقام بسلقهما معاً في قدر من البرونز.

عندما عاد جميع الرسل بإِجابات العرافين العديدة، دهش كرويسوس لأن أحد العرافين استطاع فعلاً أن يخمّن الحقيقة: وقد كان عرافة دلفي. كان كرويسوس على الدوام ميالاً إِلى تلك العرافة، فهي التي أسبغت الشرعية على

حكم جده الأكبر غايجز. لقد تنبأت عرافة دلفي بأن كرويسوس كان يأكل: «سلحفاة ذات درع قوية تغلي في وعاء من البرونز مع لحم الحملان»[23].

وسرعان ما أغدق كرويسوس الهدايا على العرافة، وتضمَّنت تلك الهدايا 117 كتلة من الذَّهب الخالص، تزن الواحدة منها 150 باونداً، عدا الأسد المصنوع من الذَّهب الخالص والذي بلغ وزنه ستمائة باوند، بالإضافة إلى وعاء ذهبي ضخم لمزج الخمر مع الماء زنته 522 باونداً وبلغت سعته خمسة آلاف غالون. كما أمر كرويسوس جميع الليديين بتقديم الذبائح للعرافة التي قامت بدورها بإتمام الصفقة مع كرويسوس بأسلوب عصري تماماً. فقد حصل كرويسوس على «حقوق الاستشارة الأولى دون أجر، وحقوق الحصول على مقاعد الصف الأول في مهرجان الألعاب البيثيادية بالإضافة للحق الدائم لأي ليدي يرغب بذلك في أن يصبح من مواطني دلفي»[24]. تلك كانت كلمات هيرودوتس بحرفيتها.

وكانت نصيحة العرافة لكرويسوس أَنَّه في حال قام بشن حرب على قورش فإنَّه «سيقضي على إمبراطورية عظيمة». وانطلق كرويسوس وهو مفعم بالسعادة والثقة، ليحارب الفرس، رغم أنهم كانوا يفوقونه عدداً. كان الاشتباك الأول عنيفاً ولكنه انتهى إلى نتيجة متعادلة. كان اعتقاد كرويسوس أن من الأفضل له الانسحاب إلى ساردیس والانتظار حتى يتمكن من جمع حلفائه قبل أن يعاود الكرة على قورش للمرة الثانية. لكن قورش أدرك نوايا كرويسوس، فأسرع باتجاه ساردیس وأجبر كرويسوس على مواجهته في السهل الكبير الواقع على تخوم المدينة. وعندما لاحظ قورش أن كرويسوس قام بوضع فرسانه الأقوياء في الصفوف الأولى، نقل هو فرسانه إلى ظهور الجمال التي كانت تستخدم عادة لحمل المؤن والمعدات. وبما أن الخيول تخاف من الجمال ولا تستطيع أن تتحمّل منظرها أَو رائحتها، فقد دبَّت الفوضى في صفوف الخيالة الليديين لدى الهجوم المفاجيء للجمال، واضطر الجيش الليدي للانسحاب

بكامله إلى داخل المدينة التي حوصرت لمدة أربعة عشر يوماً قبل أن يتمكّن الفرس من اقتحامها وإعلان انتصارهم. لقد صدقت نبوءة عرافة دلفي مرة أخرى: فقد تم القضاء على إمبراطورية عظيمة، لكنها كانت إمبراطورية كرويسوس لا إمبراطورية الفرس.

عزم قورش على الاحتفال بنصره بإحراق كرويسوس مربوطاً إلى وتد كتقدمة إلى رموز الفرس. وفي حين كانت ألسنة اللهب تتصاعد، سمع الجنود كرويسوس يصرخ مردداً كلمة صولون ثلاث مرّات. وعندما سئل عما يعنيه، رد كرويسوس بالقول بأن صولون كان «رجلاً، أهب ثروة في سبيل أن أراه يتحدث مع كل طغاة الأرض». تأثّر قورش بما قاله كرويسوس حول زيارة صولون حتى إنَّه أمر بإخماد النار وحل وثاق كرويسوس. وعندما جلسا معاً كصديقين، أخبر قورش كرويسوس أن الجموع التي يريانها عن بُعد كانت «تنهب مدينته حاملة معها ثروته» فأجاب كرويسوس الذي كان لا يزال يحتفظ بفطنته رغم كل ما جرى له، «إنهم لا ينهبون مدينتي ولا ثروتي، فلم أعد أملك أياً منهما. إن ما ينهبونه ويحملونه معهم هو ملكك أنت»[25].

وبهذه الكلمات اللاذعة اختفى كرويسوس عن مسرح الأحداث.

إن أكثر الأجزاء إثارة في قصة كرويسوس هو ذلك الخليط الغريب من الحظ والمهارة. فقد كان كرويسوس محظوظاً لكونه يحكم بلاداً تقع على ضفتي نهر باكتولوس، النهر الذي باركه ميداس بكميات من الذَّهب تبدو وكأن لا نهاية لها. وقد نبهه صولون قائلاً: «إن البشر هم مخلوقات الصدفة المحضة». وكان هو مؤمناً بالخرافات لدرجة العجز وذلك لدى قيامه بدور القائد العسكري العام ذي الأَهميَّة الحاسمة. لكنه كان حاكماً فذاً ومجدداً لا ينسى كلّ ما يتعلق بالمال، وهو من أطلق الذَّهب في مسيرته ليقوم بدور المال.

قد لا يكون هو الذي جنى تلك الموجودات التي قام بتوزيعها، ولكن لا شك بأَنَّه استخدمها لصالحه بأفضل شكل ممكن.

هناك ملاحظة لاذعة معروفة تتعلَّق بالأشخاص المحظوظين مثل الليديين: لقد ولدوا عند نقطة الإنطلاق الثالثة وهم بذلك يعتقدون أنَّهم قد أحرزوا هدفاً ثلاثياً. وقد عبَّر ج. كينيث غالبريث عن الفكرة ذاتها بشكل أكثر بلاغة: «إن الأَشخاص الذين يمتلكون المال، كالأَشخاص الذين كانوا في السباق يتمتعون بنبل المحتد وبلقب كبير، يعتقدون اعتقاداً جازماً بأن الاحترام والإعجاب، اللذين يبعثهما المال في النفس، يعودان في الحقيقة إلى حكمتهم ومزاياهم الشخصية»[26]. وتتضمن دعابة غالبريث الفظة هذه، الكثير من الحقيقة، لكن كرويسوس والليديين قد يمثِّلون الاستثناء الذي يقدم البرهان على قاعدته. فقد كانت التجديدات السياسية والمالية التي أدخلها الليديون غير عادية في ذلك العصر. وإذا ما جرى تقييمها من منظور السنوات الألفين والخمسمائة التي مرَّت على موت كرويسوس، فإننا نرى بأنَّها كانت إنجازات استثنائية. وقد كانت حنكة الليديين ومزاياهم الشخصية هي التي أضفت الاحترام والإعجاب على نقدهم، لا العكس. والأهم من ذلك، هو إثباتهم بأنه لا ضرورة لأن تكون شخصاً سيئاً لمجرد كونك غنياً.

لقد قامت أُمم في الماضي بإخضاع الشعوب المجاورة لها، ولكن ذلك لم يجر مطلقاً بطريقة الليديين المعتدلة. كما قامت أُمم أخرى بتطوير أنظمة مالية ولكن تلك الأنظمة لم تكن لتتمتّع بتلك الهيكلية الشاملة أَو بالقبول كالنقد الليدي. فاليونانيون والفرس والرومان، وكل شعوب أوروبا والعالم الجديد، ساروا جميعاً على خطى الليديين سادة الإمبراطورية، لكن غالبيتهم كانت تسير بخطوات أكثر تثاقلاً. ومع أن الشمس لم تكن لتغيب عن الإمبراطورية العالمية للملكة فيكتوريا في أواخر القرن التاسع عشر، إلاَّ أن النموذج الليدي هو الذي حدد نوع، بل وحتى شكل، العلاقات السياسية والاقتصادية بين المركز

والمستعمرات، بما في ذلك الموجودات المالية للمستعمرات التي كان يجري تجميعها في ودائع المصارف الإنكليزية ليتم تقسيمها إِلى فئات وتداولها بالجنيه الإسترليني.

وعلى الرغم من ذلك، لم يكن ليقدر لليديين أن يصلوا إِلى تلك المكانة لولا لمسة ميداس. وكما يحب الاقتصاديون أن يردِّدوا، فإن الذَّهب كان شرطاً ضرورياً، وإن لم يكن كافياً بحد ذاته، لهيمنتهم. كانت أصول الليديين وسيطرتهم ـ وآرائهم المتعلقة برسالتهم الدنيوية ـ تعود بجذورها إِلى الثمار الذَّهبية لنهر باكتولوس وخامات الإلكتروم التي كانت توضع عبر الجبال المحيطة بهم. إن الأُمم الأخرى، في أزمان أَخرى، كانت تنطلق لإخضاع غيرها لتصبح غنية، أما الليديون، فقد كان السبب في إنشاء إمبراطوريتهم يعود وإِلى حد كبير لكونهم أغنياء ـ أغنياء مثل كرويسوس.